الفصل السادس

الفساد في الإعلام

مقدمة

تمثل ظاهرة الفساد واحدة من أقسى الأشكال وأكثرها تدميرًا للسلوك الغير أخلاقي سواء في الحياة الخاصة أو العامة، خصوصًا عندما يتورط في الأمر أشخاص، ومنظمات، ومؤسسات ذات أهمية اجتماعية كبرى. إن المؤسسات التي سيركز عليها هذا الفصل هي الوسائل الإعلامية الجماهيرية، وبوجه خاص، المؤسسة الصحفية القابلة للجدل والتي تعد مؤسسة إعلامية ذات أهمية اجتماعية كبرى. ومما لا شك فيه إن هذا يتضمن أن وسائل الإعلام الجماهيري عمومًا، أو الصحافة بوجه خاص، هي مؤسسات فاسدة بوجه عام والتي تشمل مجموعة متعددة من المؤسسات العامة التي تعاني من أفعال فاسدة. وكما سنشرح فيما بعد، فقد يبدو أن الصحافة تواجه خطر زيادة الفساد نتيجة نفوذها الاقتصادي، الاجتماعي ـ وبشكل مكثف للغاية ـ النفوذ السياسي. سنقدم تحليلًا، في هذا الفصل، لأمثلة عن الأفعال الآثمة، والتي يمثل العديد منها جوانب الفساد، والتي تمتد من السلوك الفردي للصحفيين مثل جيسون بلير Jayson Blair وجاك كيلي Jack Kelley، والسلوك التنظيمي للمؤسسات الإعلامية مثل النيويورك تايمز وفوكس نيوز، وتوجهات واسعة في الصناعة مثل التدخل

Media, Markets, and Morals, First Edition, Edward H. Spence, Andrew Alexandra, Aaron Quinn, and Anne Dunn.
© 2011 Edward H. Spence, Andrew Alexandra, Aaron Quinn, and Anne Dunn, Published 2011 by Blackwell Publishing Ltd.

التحريري عن طريق مديري التنظيمات من غير الصحفيين، وسيطرة قوانين الملكية التي تؤدي إلي تركيز صارم للملكية.

وبالرغم من أن أمثلة وأنواع الفساد متنوعة وواسعة الانتشار في مجال الصحافة، فإن أكثر الأشكال تدميرًا الآن في فساد الصحافة، تظهر في شكل أخبار تمتد جذورها في شراكة سياسية مدروسة وواقعية والتي تحاول دائمًا إخفائها. ولأن معظم المؤسسات الإخبارية الغربية لديها تقليد هام في تقديم التقارير من وجهة نظر عادلة ومحايدة. أو على الأقل تحاول جاهدة تطبيق ذلك ـ فإن التقارير المنحازة تدمر بوجه خاص، ما يتوقعه القراء من أخبار متوازنة، ويستقبلون بدلًا عن ذلك أخبارًا منحازة تدخل بأسلوب مضلل في التقارير الإخبارية التي تزعم أنها «عادلة ومتوازنة» ويمكن استخدام أخبار فوكس كمثال على ذلك.

ومن أمثلة التقارير الثقيلة والمثيرة للجدل التقرير الذي بدا وكأنه مناصرة سياسية في الأخبار عند تغطية فوكس نيوز لحملة المرشح الرئاسي الأمريكي لعام 2002 رودولف چوليلياني Rudolph Giuliani. وعلى الرغم من اتهام فوكس نيوز منذ زمن بعيد من انحيازها للجمهوريين عند تناول السياسة الأمريكية لما لها من أيديولوچية تتبع الجناح اليميني عامة، إلا أن تغطيتها لحملة چوليلياني قد قوبلت بنقد شديد كحملة دعائية مكشوفة: لأنها تتسم بعدم توازن شديد فيما يتعلق بكلًا من نسبة الوقت المذاع على الهواء التي أعطيت لچوليلياني بالمقارنة بالمرشحين الآخرين ـ حتى المرشحين الجمهوريين الآخرين ـ وعدم الإشارة إلى علاقات چوليلياني الحميمة والعميقة بشركة الأخبار News Corp خلال العشرين سنة الماضية (Buettner 2007; Koppelman and Renzas 2007). فعلى سبيل المثال، فإن الشراكة القانونية لچوليلياني الممثلة في نيوز كورب، وهي الكيانات التي قامت بمجهودات الضغط في الكونجرس عام 2004 - 5. وبالإضافة إلى ذلك فإن رئيس فوكس نيوز «روچر ايلز» Roger Ailes كان يعمل كمستشار إعلامي لچوليلياني في محاولته الأولى الفاشلة للحصول على منصب عمدة نيويورك؛ وقد تلا ذلك، حضور چوليلياني قداس زواج «ايلز» وتقديمه هدايا عند وجوده بالمستشفى عام 1998، الأمر الذي يعكس علاقتهما الشخصية الوطيدة (Koppelman Renzas 2007).

وبالرغم من أن شركة فوكس قد تكون من أكثر الشركات الواضحة في انتهاك تقديم تقارير إخبارية عادلة وغير منحازة، إلا أنها بالتأكيد لم تكن الوحيدة. وحتى إذا كانت الآن معروفة بإثارة الجدل حولها إلا أن وسائل الإعلام الإخبارية الأمريكية قد واجهت نقدًا شديدًا منذ وقت طويل لاتجاهها اليساري في منظورها السياسي. وعلى سبيل المثال، فإن الصحف مثل نيويورك تايمز كانت دائمًا تلام لتكديسها لمجالسها التحريرية وصفحاتها بكُتَّاب من ذوي الآراء الليبرالية، وبالرغم من السماح بوضوح بنشر آراء شخصية غير موضوعية على هذه الصفحات، إلا أن عدم التوازن في العاملين، أعطى لها على الأقل شكل الانحياز السياسي. وهناك مؤسسات إخبارية أخرى تُتهم أيضًا بميول سياسية واضحة، مثل CNN والملقبة «بشبكة أخبار كلينتون» لتفضيلها الواضح لبيل وهيلاري كلينتون (Kincaid 2007). سنعاود مناقشة هذه الحالات فيما بعد وتقديم حالات أخرى للمزيد من النقاش حول صلاحيتها كأمثلة للفساد والتي سنعرِّفها فيما بعد.

إدراك معنى الفساد

برغم الأمثلة المتنوعة والواضحة للفساد التي تحدث في العالم حاليًا ومنذ زمن بعيد أيضًا، فإن معظم التحاليل الأكاديمية للفساد تشير إلى مثال ضيق للفساد المؤسساتي، وعلى سبيل المثال، الفساد السياسي، مثل الرشاوى (Noonan 1984; Pritchard 1998)، بينما أكثر أنواع الفساد المعروفة في الأدبيات الأكاديمية تتركز في إساءة استخدام المناصب العامة من أجل مكاسب شخصية أو خاصة (Nye, 1967). وبالرغم من أن الفساد السياسي المتنوع الأشكال هو بالتأكيد مثال نموذجي للفساد، إلا أن الفساد ظاهرة أكثر اتساعًا وانتشارًا.

سنناقش في هذا الفصل الفساد كشكل صارخ من الأعمال اللا أخلاقية التي تسري في العديد من المؤسسات الاجتماعية، وما يماثلها من مؤسسات الإعلام الجماهيري مثل الصحافة. أولًا، إحدى المسئوليات الأولية للصحفيين هي تقديم تقارير عن أمور تتعلق بالمصلحة العامة، بما في ذلك كشف وتقديم التقارير عن الفساد في المجتمع. وبهذه الطريقة، فإن الصحافة لها علاقة أخلاقية إيجابية مع الفساد لأنها تفضح هذه الآثام الخفية من أجل المصلحة العامة.

ثانيًا: مع تزايد تركيز شركات الإعلام المنحازة سياسيًا، تجد الصحافة نفسها في بعض الحالات تعاني من الفساد، الذي يجعلها في علاقة أخلاقية ثانوية وسلبية مع الفساد. وبالتالي سنحاول، في هذا الفصل تحقيق عدد من الأهداف الواسعة، اثنان من هذه الأهداف تركزان على الجانب المفاهيمي. سنوضح كيف يمكن للصحافة أن تكون مثالًا للمؤسسة المعادية للفساد في المجتمع. ولكن سنشرح أيضًا كيف تصبح الصحافة نفسها، في بعض الحالات فاسدة، جزئيًا بسبب قابليتها للسقوط في براثن الفساد. سوف نقدم أيضًا مفهومًا مفاهيميًا قويًا للفساد من منظور حيادي وهو تحليل مفاهيمي أساسي للفساد بذاته.

الصحافة والفساد

إن أحد الأهداف الأساسية للصحافة وبخاصة صحافة التحقيقات ـ هو كشف الآثام الخفية، والتي تشمل الفساد داخل مؤسسات اجتماعية متعددة. ولكن قد يكون من الأفضل عند كشف الفساد المؤسساتي أن تكون الصحافة نفسها خالية نسبيًا من أنواع الفساد، وكما نأمل في توضيحه، فإن ذلك يرجع إلى أن معظم الفساد في الصحافة يقلل من تأثيرها وفاعليتها في كشف الفساد سواء في داخل أو خارج الصحافة.

دعنا نفكر في بعض الأمثلة الشهيرة للأخطاء الصحفية الغربية خلال العشرين عامًا الماضية، وبخاصة الصحافة الأمريكية: جيسون بلير Jayson Blair في جريدة النيويورك تايمز الأسطورية، لفق عشرات من الأمثلة المقتبسة، والمقابلات الشخصية والقصص قبل استقالته المهينة (انظر الفصل الأول Barry et al 2003)؛ چاك كيلي من جريدة USA Today الذي لفق قصصًا وسرق أقوالًا من مصادر أخرى على مدى عشر سنوات كمراسل قديم (Morrison 2004)؛ چون لوز John Laws، المضيف الإذاعي الاسترالي الذي حصل على أموال من تكتل للبنوك في مقابل تعليقات عامة إيجابية عن هذه البنوك بدون الكشف عن ترتيباته المالية مع البنوك (انظر فصل 5 ,Johnson 2000) لقد ظهرت هذه الترتيبات المالية إلى النور وأعلنت على الملأ فقط، بعد قيام Media Watch وهو برنامج صحفي أسبوعي يقوم على التحقيقات ويذاع على الهواء عن طريق هيئة الإذاعة الاسترالية

(ABC)؛ جانيت كوك التي لفقت قصة الحصول على جائزة بوليتزر والتي تدور حول بطلة مدمنة خيالية في الثامنة من عمرها، وقد كلفتها هذه القصة الملفقة وظيفتها والجائزة أيضًا، بجانب الكثير من التداعيات الأخرى لمجلة واشنطن بوست وقرائها المخدوعين. (Ettema and Glasser 1998). اتهمت الهيئة الإخبارية المملوكة لروبرت ميردوخ بالانحياز العمدي في محتوى الأخبار واختيارات التغطية الصحفية (Greenwald 2004). قامت لجنة الاتصالات الفيدرالية بالولايات المتحدة ورئيس وزراء استراليا السابق چون هوارد بشحن جماعة ضغط مستقلة لخفض القيود على ملكية وسائل الإعلام والخاصة بسلطاتها رغم التدهور الملحوظ للخصائص والمعايير الصحفية وتأثيرها على العمليات الديمقراطية المماثلة.

لم يبق غير عينة صغيرة من الأمثلة عن الأخطاء الصحفية الجسيمة بين الأشخاص، والمؤسسات والصناعة نفسها سنناقشها فيما بعد والتي لا يمكن وصفها فقط بأنها لا أخلاقية بل فاسدة أيضًا. يجب أن نقوم، بجانب أشياء أخرى استكشاف ما يلي: (1) ما الذي يفرق بين الفساد وبين أشكال أخرى من الأفعال الآثمة، و(2) ما هي الظروف المتأصلة في التركيبة المؤسساتية الحالية للصحافة والتي تحث على الفساد؟ نحن نحتاج، للإجابة على هذه الأسئلة أن نعرف المزيد عن التركيبة المؤسساتية للصحافة والجوهر المعرفي للفساد.

ما هو الفساد؟

من أجل فهم ظاهرة الفساد عمومًا، وفي الصحافة بوجه خاص، يجب أن نفهم أولًا مفهوم الفساد ـ وخاصة الفساد المؤسساتي من خلال التصرفات الفاسدة. ومن أجل تحقيق ذلك سنتبع الدراسة الحالية في هذا المجال (Thompson 1995; Miller 2001; 2005, Miller et al. 2005). إن أمثلة الفساد تختلف بشكل ملحوظ، وتتواجد في ظواهر متنوعة، كما تختلف درجات حدتها، ولكن هناك روابط مشتركة بين جميع أشكال الفساد. أولًا: جميع أشكال الفساد لا أخلاقية ولكن ليس جميع الأشكال اللا أخلاقية تسبب الفساد. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من أشكال الفساد، مثل الرشوة السياسية، غير قانونية، برغم أن هناك نوع آخر مثل تلفيق القصص في الصحافة لا توصف بأنها غير قانونية. وكما يحدث في العلاقة بين

القانون والمباديء الأخلاقية عامة، فإن درجة الفساد والتصرفات الغير قانونية، على الرغم من ارتباطهما معًا دائمًا، إلا أنهما متميزين عن بعضهما البعض. فعلى سبيل المثال فالقانون نفسه قد يكون فاسدًا، مثلما حدث مع النازيين في ألمانيا وفي جنوب أفريقيا ومعاناتها من التفرقة العنصرية وكما يحدث في زيمبابوي في عهد موجابي.

علاوة على ذلك، فإن الفساد يوجد على الأقل في قاعدتين: الفساد الشخصي الغير مؤسساتي وهدفنا الرئيسي في هذا الفصل هو الفساد المؤسساتي (Thompson 1955; Miller 2005). وعند الحديث باستفاضة، نجد أن الفساد الشخصي الغير مؤسساتي يظهر في بعض الأمثلة حيث تتم عملية سلب للجانب الأخلاقي للشخص خارج النطاق المؤسساتي. ولكن، الفساد المؤسساتي يوجد، في ثلاثة طرق، على الأقل: في الأشخاص كأفراد، في المنظمات أو المؤسسات، وعبر صناعة بأكملها.

من المفيد الوضع في الاعتبار الفساد المرتبط بأوضاعه الضرورية والكافية:

1. مثال عن الفساد المؤسساتي هو مثال لفعل ما أو مجموعة من الأفعال تقوض هدفًا أو أهدافًا، أو غرضًا أو أغراضًا قانونية، و / أو تسلب شخصية اللاعب الرئيسي أو اللاعبين الرئيسيين في مؤسسة ما. ونحن نطلق على ذلك «*حالة الفاعل المؤسساتي*».
2. حتى يكون الوضع فاسدًا، يجب أن يتورط في عمل ما أو أعمال ما شخص فاسد يؤدي الفعل أو شخص فاسد من خبراء القيام بهذا الفعل. ونحن نطلق على ذلك *حالة الشخص*.
3. فعل ما أو مجموعة من الأفعال تكون فاسدة فقط إذا أفسدت شيء ما أو شخص ما. ونحن نطلق على ذلك «*سبب الحالة ونتيجتها*».
4. فعل ما أو مجموعة أفعال تكون فاسدة فقط إذا كان الشخص الذي يؤديها يمكن أن يتنبأ ـ أو على الأقل ـ يستطيع ويجب أن يتنبأ بها ـ ويستطيع أن يتجنب العمل بعقلانية ومنطق. ونحن نطلق على ذلك *حالة المسئولية الأخلاقية*.

من السمات الشائعة للفساد المؤسساتي، والذي قد لا يمثل وضعًا ضروريًا، هي الطبيعة السائدة للجهاز. وكما جادل ميلر (2005) فإن أفعال الفساد و / أو الأهداف المؤسساتية

الفاسدة هي نتاج أفعال لا أخلاقية للجهاز أكثر من كونها أفعال شخص واحد. وبمعنى آخر، فإن الصحفي الذي ينتحل آراء أو كلمات شخص آخر، ولو لمرة واحدة، وتم اكتشاف أمره، ولكن لم يفعلها مرة أخرى على الإطلاق، فإنه بالتأكيد قد ارتكب فعلًا لا أخلاقيًا ولكنه ليس فعلًا فاسدًا طالما من المستحيل تقريبًا سلب شخصيته أو القضاء على هدف مؤسساتي مثل التسبب في نشر صفات التضليل والتحايل بين الصحفيين للقيام بنفس فعلته. ففي رأينا الآن هو أن الفساد يمكن أن يتم من فعل واحد - بالرغم من ندرة ذلك - ولكن ضخامة هذا الفعل يجب أن تكون بنسبة شديدة الضخامة وتأثيراتها شديدة الضرر بحيث ترضي الأربع حالات الضرورية والكافية التي ذكرت مسبقًا.

وكمثال نموذجي، فإن سلب الشخصية أو الأهداف المؤسساتية يحدث بعد أفعال لا أخلاقية منظمة، مثل تعدد عمليات سرقة أفكار الآخرين أو تلفيقها (انظر المناقشة حول الفساد الشخصي وچيسون بلير في الجزء التالي). ولكن نحن نضم هذا التحذير بسبب الاحتمال المنطقي في وجود فعل ضخم لا أخلاقي تم الإعلان عنه جيدًا وكان له تأثيرات نفسية عميقة على الآخرين قد يمثل في حقيقة الأمر الفساد بعينه. وكمثال خارج عن الصحافة، فقد يستطيع المرء مناقشة هجوم الإرهابيين يوم 11 سبتمبر الذي أفسد آراء الكثيرين من الأمريكيين تجاه المسلمين. وأصبح العديد من الأمريكيين يربطون الإسلام بالإرهاب إلى حد التصرف بعنف تجاه أشخاص يبدون مجرد أشخاص من نسل عربي، وذلك خلال الأيام والأشهر التي تلت سبتمبر 11 - 2001. ولكن إذا كان فعل واحد يمثل فسادًا، فهذا قد يحتاج إلى حدث هائل مثل هذا الفعل. ولكن بالرغم من احتمال أو عدم احتمال وجود حدث سابق في الصحافة، ولكن احتمالاته ممكنه بالتأكيد.

الأوضاع المفضية إلى الفساد

إن الفساد، الذي تم وصفه مسبقًا، يحدث غالبًا عند وجود أوضاع خاصة تجعله إمكانية حدوثه أكثر احتمالًا (Klitgaard 1988, Pope 2005)، إن رجال السياسة الفاسدين، على سبيل المثال، عادة ما يقبلون الرشاوى من أجل مكاسب مالية أو شكل آخر من السلطة

التي يقدمها شخص يمتلك ثروة هائلة و / أو سلطة هائلة. إن معظم هذا النشاط يهرب من تحقيق دقيق أو عقاب عام بسبب القصور في الإشراف والمراقبة من قبل وكالة حاكمة أو مراقبة اجتماعية قانونية. ونظرًا لأن العوامل مثل الثروة والسلطة تتكرر في حالات منفصلة من الفساد، إلا أنها مفيدة في تحليلنا لتعريف مجموعة واضحة من الحالات التي تفضي إلى الفساد وتوفر صفات مميزة تم تعريفها عن الفساد.

طبقًا لما يقوله سبنس Spence (2009, 2005) فإن الحالات التالية تفضي إلى الفساد وموجودة في جميع حالات الفساد تقريبًا ـ السلطة، الفرصة، حرية التصرف (2005, 4) وبالتالي، فقد يكون لدى شخص ما السلطة للفساد ولكن بدون الفرصة فإن السلطة قد لا تكون كافية لتحقيق فعل فاسد. ولكن إذا كان لدى شخص السلطة والفرصة بدون امتلاكه حرية التصرف بأسلوب فاسد، فإن هذا الشخص قد ينقصه عادة الرغبة لإفساد أشخاص أو عمليات أخرى.

إن جزء أو كل هذه الأوضاع هي السمات الأساسية للفساد؛ الاهتمام بالمصلحة الشخصية، المكاسب، والكتمان، وسوء استخدام الواجب المعهد إليه (Spence 2005, 4) وبالتالي، فإن الفاسدين، عادة ما يفسدون الأشخاص أو العمليات من أجل مكاسب شخصية أو خاصة، مثلما يحدث في حالات نموذجية للرشوة أو التزوير. ثانيًا، نظرًا لأن الفساد دائمًا ما يكون أمر غير شرعي ولا أخلاقي، فإن معظم الفاسدين يحيدون عن طريقهم من أجل إخفاء تصرفاتهم الفاسدة. وأخيرًا، إن الفساد، عمومًا، والفساد المؤسساتي، خاصة، ينجح في العديد من الحالات لأن الفاسد يسيء استغلال العلاقات القائمة على الثقة الموجودة مسبقًا؛ وعلى سبيل المثال، فقد تنجح الشرطة في مواجهة أشكال متنوعة من الفساد لوجود علاقة قائمة على الثقة مع أعضاء المجتمع الذي يخدمونه.

أمثلة للفساد في الصحافة

يمكن أن يحدث أوضاع وسمات مشابهة للفساد داخل الصحافة. وكبداية، فإن العديد

من المؤسسات الاجتماعية قابلة لوجود فساد بها لأن الصحفيين عادة ما يفشلون في عرض تهديد جاد وخطير كنوع من الرقابة الشرعية للفساد السياسي والاقتصادي وأشكال أخرى من الفساد المؤسساتي. تدور مناقشتنا هنا حول عدم صلاحية الصحافة في مراقبة انحيازاتها المالية والتجارية مع المعلنين والمستثمرين، وانحيازاتها السياسية مع رجال السياسة الفاسدين، مع زيادة الرغبة في تركيز الملكية. سنقدم المزيد من التفاصيل في نهاية الفصل.

وبالإضافة إلى ذلك. يوجد داخل المؤسسات الصحفية نفسها أوضاع كثير تؤدي إلى الفساد، والتي وضحت في أمثلة الفساد التي تم ذكرها مسبقًا في هذا الفصل. إن الوضع الأول هو امتلاك سلطة هائلة. فالصحافة يمكن أن تسخر قوة مالية هائلة وتمتلك سلطة إقناع العامة، بسبب وجود صحفيين مؤثرين اجتماعيًا، وأيضًا بسبب تأثيرها الرقابي وقدرتها على الوصول إلى عوامل أخرى. ولنفس السبب، فإن الصحفيين لديهم الفرصة لاستخدام سلطتهم. ونظرًا لأن الجمهور يعتمد على الصحفيين لاستمرار علاقته القائمة على الثقة داخل المجتمع، فإن الصحفيين أحيانًا ما يكون لديهم الفرصة، للعمل بنوع من الحصانة التي تجعلهم قادرين على الكذب وتضليل الجمهور إذا كان ذلك يخدم مصالحهم. إن الأمر الثالث والأخير هو الوضع المفضي إلى الفساد، وهو حرية التصرف وهو أمر بيّن أيضًا بين الصحفيين. ومن الواضح، أن الصحفيين من أمثال چيسون بلير وچاك كيلي قادرين على أفعال فاسدة، كما يثبت من أفعالهم المتكررة والمقصودة إن السلوك المتكرر اللا أخلاقي والواضح والمقصود يشير إلى أن التصرف اللا أخلاقي الذي يمثل باختصار سلوك الفرد المعتاد والأساسي سواء في حياته عامة أو في الدور الذي يقوم به بوجه خاص (مثل عمله كصحفي).

إن السمات المشتركة للفساد المرتبطة بهذه الأوضاع هي: الاهتمام بالمصلحة الشخصية، المكاسب، الإخفاء، وسوء استخدام للواجب المعهد إليه (Spence 2005). من بين جميع الأمثلة تقريبًا عن الفساد هو وجود مكاسب ناتجة عن الاهتمام بالمصلحة الشخصية، سواء للمصلحة الشخصية مباشرة أو المصلحة الغير مباشرة لأصدقائه أو أنصاره. ومرة أخرى فإن قيام صحفيين مثل چيسون بلير وچاك كيلي بتلفيق الأخبار من أجل المصلحة الشخصية، بينما الصحفيون الذين يعملون في المؤسسات الإخبارية المنحازة سياسيًا قد يفسدون الأخبار

جزئيًا بسبب ولائهم لصاحب العمل. إن الإخفاء أو الكتمان هو عامل مشترك لأنه يسمح للصحفيين الفاسدين بالانشغال في عملية الفساد نتيجة حصانتهم وبالتالي تجنب أي تأنيب رسمي لأعمالهم الكريهة من الناحية الأخلاقية والقانونية. فبمجرد الكشف عن أخبار چيسون بلير الملفقة، على سبيل المثال، اضطر للاستقالة من النيويورك تايمز. وأخيرًا، فإن الفساد المؤسساتي يتميز أيضًا بخرق واجب الثقة الذي يوفر في العديد من الحالات أساليب الكتمان والإخفاء. لأنه إذا استطاع الصحفيين الذين يحظون بثقة العامة العمل طبقًا لأعراف أخلاقية والتزامات تجاه فهمهم، فإن هذه الثقة ستعمل كعباءة تسمح للصحفيين بالعمل على أساس الحصانة والإفلات من العقوبة.

وعلاوة على ذلك، وبعيدًا عن الأوضاع التي تم ذكرها مسبقًا، والسمات المميزة للفساد، هناك عدد من الأوضاع الفرعية والسمات الفرعية الصالحة للوجود تحت هذه المظلة. قد يكون الأمر شديد الإرهاق لذكرهم جميعًا، ولكننا سنناقش بعض الأمثلة التي قدمها ميلر وآخرون (2005) في كتابهم الحديث عن الفساد. أشار ميلر إلى مثال عن كولومبيا حيث كانت المؤسسات الاجتماعية محفوفة بالمصاعب ناتجة عن ظلم وعدم مساواة شديدة في الثروات، وعدد قليل يتشاركون في معايير أخلاقية؛ وسيطرة غير كافية بجانب سلطة غير متوازنة، وصراع دائم معظمه نتيجة القوة الخانقة للورد المخدرات بابلو اسكوبار Pablo Escobar وسطوته على التجارة الغير شرعية للكوكايين (Miller et al. 2005, 30 - 32). انتشرت العديد من هذه الأوضاع داخل الصحافة أيضًا ولكن لأسباب مختلفة.

أولًا، عندما يتشارك عدد قليل في المعايير الأخلاقية فإن الصحفيين ليس لديهم قاعدة للعمل حتى يتناسقوا مع بعضهم البعض عمليًا. وبالرغم من وجود بعض من التناسق في المباديء، القيم، والفضائل في المباديء الأخلاقية وبعض أدبيات علم الأخلاق وتقاليده، وهذه المباديء، والقيم والفضائل دائمًا إما يساء فهمها من قبل الصحفيين أو يتم تجاهلها نتيجة الضغوط الصناعية. إذن، هذا الوضع الفرعي الأول يعطي الفرصة للوضع الفرعي الثاني في الصحافة الذي يفضي إلى الفساد وهو الفوضى الأخلاقية. وبينما يوجد في العديد من الحالات بعض الموافقات العامة بين الصحفيين حول القيم، والمباديء والفضائل في الصحافة،

يوجد أيضًا أساليب واسعة النطاق يمكن من خلالها فهم هذه القيم، والفضائل والمباديء أو إساءة فهمها لنفس السبب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوثائق الأخلاقية مثل المباديء الأخلاقية ومباديء الممارسة نادرًا ما تعطي تفسيرات كافية حول ماذا تعني مصطلحاتهم. وعلى سبيل المثال، ما هو العدل؟ ما هي الأساليب التي يمكن من خلالها فهم الصدق والحق أو التوازن أو الاستقامة والأمانة؟

إن الشرط الثانوي الثالث الذي يفضي إلى الفساد في الصحافة يكمن في صراع الأهداف ووفاء وإخلاص الصحفيين، وبوجه خاص، المحررين من المرتبة العليا ومديري الأخبار. وعلى سبيل المثال، فحتى أكثر المحررين التنفيذيين التزامًا بالأخلاق في الصحف المتميزة كانوا بالضرورة ممزقين بين واجباتهم المتصارعة دائمًا في تقديم أفضل الأخبار الممكنة بجانب العمل للوصول إلى أقصى حد من الأرباح. وبالرغم من ضرورة تقديمهم لأفضل الأخبار العالية الجودة والهادفة لتحقيق التزاماتهم المثالية، كان من المتوقع منهم أيضًا استرضاء حملة الأسهم والمعلنين بأساليب تحافظ على توزيع مرتفع وكثرة الإعلانات التي تحقق أعلى عائد.

ونصل الآن إلى الشرط الثانوي الرابع المفضي إلى الفساد في الصحافة، كما يحدث في المجتمعات الفاسدة مثل المجتمعات في كولومبيا في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين والتي تنجم من عدم التوازن الضخم في السلطة. لقد ناضلت الصحافة مع تزايد عدم التوازن في سلطتها خلال الأربعين عامًا الماضية، مع انكماش قاعدة الملكية للملاك المستقلين والتحول إلى الإعلام القومي الكامل والذي يسيطر عليه عدد من الملاك لا يتعدى أصبع اليد. وعلى سبيل المثال، ففي إحدى الدراسات التي قامت بقياس نسبة مراقبة السوق من قبل أكبر خمس صحف وشركات تليفزيونية في 12 دولة، حيث كانت هناك سمة مميزة تجاه تركيز مكثف للملكية. «إن أكبر خمس صحف تمثل في المتوسط 66.7 ٪ لإجمالي التوزيع. إن أسواق التليفزيون أكثر تركيزًا وتكتلًا ـ ففي المتوسط تجد أن أكبر خمس شركات تغطي 89.5 ٪ من إجمالي المشاهدة. (Djankov and McLeish et al. 2001). إن رئيس وزراء إيطاليا، على سبيل المثال، سيلفيو بيرليسكوني، يسيطر من خلال شركاته الإعلامية، على 80 ٪ من القنوات التليفزيونية

في هذه الدولة. إن عدم وجود تنوع في الملكية يمكن أن يخلق عدم توازن هائل في السلطة، والذي يؤدي في معظم الحالات إلى تداعيات خطيرة. ومن ضمن إحدى هذه التداعيات هي أن المحتوى الذي يصلح كأخبار تحت نظام إعلامي سلطوي يمكن تحريكه بحرص تجاه دعم أو على الأقل عدم تحدي الأنصار والحلفاء للمصالح السياسية والاقتصادية القوية أو من يتحالف معهم. وقد تنحرف «الأخبار» لدعم هذه المصالح كما سنناقش ذلك في نهاية هذا الفصل بمزيد من التفاصيل.

إن خامس وآخر شرط ثانوي يفضي للفساد في الصحافة هو الافتقار إلى رقابة موسساتية فعالة فيما يتعلق بالحكم الذاتي أو السيطرة. ففي الصحافة وبوجه خاص، الصحافة الأمريكية، هي قصة مثيرة للجدل بسبب الحريات السلبية (حرية عدم التدخل) التي يتمتع بها الصحفيين في مقابل الحق في حرية التعبير. ونظرًا لأن الحق في حرية التعبير قد تم الاعتراف به على نطاق واسع وتم تطبيقه في الصحافة الغربية كورقة رابحة مضادة للتحديات الشرعية والغير شرعية للتعبير الصحفي، وعلى نطاق لا مثيل له في أي مكان آخر، مثل الولايات المتحدة، لذلك فإن هذا الحق يمكن استخدامه دائمًا كعقبة وعائق في وجه المجهودات الشرعية للتقليل من الفساد في الصحافة الحديثة. وبالتالي عندما يفشل الصحفيون في تنظيم أنفسهم بأسلوب فعال منظم ومتسق، سيواجهون بما يمكن اعتباره قصور غير متوازن في الرقابة، وهذا يؤدي إلى تجنب التداعيات الرادعة الشرعية. قد تكون الصحافة إحدى المؤسسات الاجتماعية المعدودة حيث لا يوجد ملاذ قانوني أو غير قانوني ملموس ضد الفساد.

من مظاهر إساءة الاستخدام الشائعة لحقوق حرية التعبير في الولايات المتحدة القذف والتشهير وتشويه السمعة. إن حقوق حرية التعبير تضع حملًا ثقيلًا لإثبات حق الشخص أو الجماعة التي تزعم التشهير بها أو تشويه سمعتها، حتى إن إثبات بيان أو تصريح كاذب لا يعد في حد ذاته دليل كاف لدعوى قضائية ناجحة. فعملية التشهير بشخصيات عامة يجب أن تقنع القاضي أن المتحدث المدعى عليه كان يقصد بالفعل أذى متعمد ضدهم. وفي الأساس، فإن هذه الدرجة العالية نسبيًا لحرية التعبير يقصد بها ضمان أن أفراد العامة ـ وعادة في الغالب هم الصحفيون ـ يمكنهم نقد رؤساء حكوماتهم دون الخوف من الانتقام. ولكن، كما

يحث في بعض الحالات، فإن الحماية القوية الضمنية والواضحة لحرية التعبير عادة ما تفضي إلى الفساد من خلال الإهمال من جانب وسائل الإعلام الجديدة، وبخاصة عند فشلها في السيطرة بوجه كاف على نفسها مع الالتزام بأشكال غير مبررة لتعبير قانوني ولكن لا أخلاقي.

إن أحد الأمثلة الأكثر حداثة للاختبارات المثيرة للجدل لحرية التعبير والتي حدثت في عام 2005 عندما نشرت إحدى الصحف الدنماركية وعدد آخر من الصحف صور كارتونية تصور النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في صورة الإرهابي المؤيد للعنف والقامع للنساء، بجانب بعض الانتقادات الأخرى. وقد أدت أعمال الشغب والمظاهرات في العديد من الدول الإسلامية إلى وفاة أكثر من عشر أشخاص بجانب تدمير السفارة الأمريكية وبعض السفارات الأوروبية في بعض الدول العربية. وهناك سبب قوي يؤكد على أن الصحف التي أصدرت مثل هذه الرسوم الكارتونية تتحمل مسئولية أخلاقية عالية للعنف والشغب الذي تلى ذلك، لأن هذه الأعمال كانت متوقعة وكان يمكن تجنبها. وبالرغم من أن هذه الصحف التي أصدرت هذه الرسوم الكارتونية، بجانب الصحف التي أيدت هذا النشر، تعتقد أن حق حرية التعبير يحمي مثل هذه الأفعال، إلا أنه كان يجب أن يكون هناك اهتمامًا جادًا لمنع الضرر الذي يمكن لبعض أشكال التعبير أن تحرض على فعله.

وبالإضافة إلى ذلك، فحتى التعبير الذي قد يسبب ضررًا ما يجب حمايته في بعض الأحوال، ولكن يجب وجود أسباب قوية يمكن تبريرها للسماح بإصدارها. وبمعنى آخر، فعند احتمال حدوث ضرر لأشخاص بسبب نشر حديث ما، فيجب أن نضع في الاعتبار إذا كان هذا الكلام مازال يمكن تبريره. فعلى سبيل المثال إذا كانت هناك أعمال شغب في الشوارع في ألمانيا في أربعينيات القرن العشرين ضد الحزب النازي، فيمكننا أن نقول، مع حكمة إدراك الموقف بعد حدوثه، إن التداعيات الضارة كانت تستحق هذا العناء إذا نجحت في زرع الشك حول النازية في عقول عامة الشعب الألماني.

عندما نتعامل مع الصراع الأخلاقي، والتداعيات السلبية للتعبير المثير للجدل، يجب أن نضع في الاعتبار احتمال وجود أسباب تطغى على ممارسة حرية التعبير - حتى وإن كان من المحتمل إضرارها بشخص ما أو شيء ما. أما بالنسبة لموضوع الصور الكارتونية

بالدنمارك فلا يوجد أي تفسير عاقل أو منطقي لنشرها غير مرجعية ضعيفة لحرية التعبير إن هذه القضية تبدو وكأنها مرضية لشرط العامل المؤسساتي كما يبدو أنها فعل تصادمي للانحياز والتحامل الديني الذي أدى في الأساس إلى فساد الأهداف المؤسساتية الشرعية للصحافة مثل استمرار الموضوعية، العدالة والتوازن. أما بالنسبة للشرط الثاني، وهو الشرط الشخصي، فهو يشمل أشخاصًا فاسدين (الذين يرسمون الصور الكارتونية) والذين تم إفسادهم (الذين قاموا بنشر هذه الصور الكارتونية). أما الشرط الثالث للفساد، فهو شرط السبب والتأثير، حيث كان من الواضح أن راسمي الكارتون كانوا سببًا في الفساد والذي لم يسفر فقط عن تأثير نشر هذه الصور، ولكن أيضًا التداعيات السلبية التي تبعتها، عدد من القتلى وأضرار هائلة للسفارات كما صاحب ذلك عمليات سرقة ونهب.

وأخيرًا، يبدو أن هناك عدة طبقات من المسئولية الأخلاقية للفساد وآثاره السلبية. أولًا، هناك مسئولية أخلاقية ملزمة لرسامي الكاريكاتير لخلق صور كارتونية تتسم بالانحياز والتحامل، لأن تأثير الشغب لأي شخص عاقل يمكن التكهن به كما يمكن تجنبه. ثانيًا، هناك مسئولية أخلاقية للناشرين عند نشر الرسوم الكارتونية، عندما يتوقع أي شخص عاقل رد فعل عنيف لهذه الرسوم. وأخيرًا، إن القائمين بأعمال الشغب أنفسهم يتحملون بدون شك بعض المسئولية الأخلاقية. فبرغم أنهم لم يقدموا الدافع لهم، إلا أنهم مسئولون عن أعمال الشغب الذي نتج عنها وفاة بعض الأشخاص.

بينما يعني الكارتون السياسي استخدام الصور للتعبير عن آراء ما، إلا أنه يجب أن يكون استخدامًا مصحوبًا بإحساس بالمسئولية، وضرورة وجود سبب مبرر لنشر كارتون قد يسبب نوعًا من الضرر والإهانة ولكن، بالرغم من أن هذه المبررات لا تسمح بوجود دليل فإن الصور الكارتونية كانت تبدو مجرد محاولة ضحلة للنيل من كرامة مجموعة دينية. ويبدو أن الصور الكارتونية قد أهان المسلمين بالشك في شرعية وهدف الإسلام مما أثار غضب الملايين من المسلمين، مع الوضع في الاعتبار التوترات السياسية والثقافية الحالية، مع محاولة المسلمين التوفيق بين معتقداتهم والمعتقدات في العالم الغربي. وبالتالي فإن الضرر الذي لا يبرر في استخدام حرية التعبير قد يؤدي إلى وضع مساوٍ للفساد الذي يختبيء تحت مظهر كاذب

لحق يحظى بكل الاحترام: وهو حق تقديم معلومات تتعلق بالمصلحة العامة ـ وليس تأثيرات واضحة ضد المصلحة العامة.

الفساد الشخصي

ربما مثال الفساد الشخصي في الصحافة في الألفية الجديدة هو قضية چيسون بلير (انظر الفصل الأول لمزيد من التفاصيل) المراسل السابق لنيويورك تايمز. فخلال ثلاث سنوات كان بلير يلفق دائمًا الأخبار، في كثير من الأحيان قصصًا بأكملها ـ والكذب على رؤسائه حول أماكن وجوده، مدعيًا أنه في مهمة تستدعي ذهابه إلى أماكن في جميع أنحاء الولايات المتحدة، بينما هو في الواقع موجود بمدينة نيويورك. وخلال فترة عمله بصحيفة التايمز، اشتكت العديد من المصادر التي يتم ذكرها في مقالات بلير، لإدارة الجريدة، حتى انتهى الأمر، بقيام التايمز بفحص رسمي لحساباته. قام العديد من مراسلي التايمز بإعادة البحث لمدة أسابيع حتى نشروا مقالة ضخمة تشمل تفاصيل أمثلة شاملة عن خداع بلير وتضليله والتي أقر بها فيما بعد (Barry et al. 2003). فلندرس الآن، خطوة بخطوة أسباب فساد أفعال بلير.

يمكن اعتبار أفعاله فاسدة تحت الظرف الأول للفساد ـ ظرف العامل المؤسساتي ـ لأن بلير، الفاسد، انتهك العديد من الخطوات المؤسساتية الشرعية، على سبيل المثال الكذب حول مصادره، الكذب لقرائه، الكذب على زملائه من بين العديد من الممارسات الخادعة والمضللة الأخرى. ثانيًا، فإن بلير يفي بالشرط الثاني، لأنه مفسد للأهداف المهنية الشرعية وأغراضها، أي أنه كذب وخدع بإرادته وعلى نحو مقنع من أجل مكسب شخصي. وقد زعم بلير فيما بعد أنه كان يمارس لعبة ما ويستمتع بقدرته على خداع مثل هذه الشركة ذائعة النجاح والباعثة على الفخر والموقرة، النيويورك تايمز، وبرغم أن الكذب والخداع قد يكونا، في حالات نادرة، مناسب في مجال الصحافة، إلا أنها وسائل مقبولة فقط عندما تكون هي الوسائل الوحيدة المتاحة للوصول إلى نهايات شرعية وهي خدمة المصلحة العامة.

إن أفعال بلير تفي أيضًا بالشرط الثالث للفساد ـ وهو ظرف السبب والنتيجة ـ لأن العديد

من الأشخاص والمؤسسات قد تأثرا بأفعال بلير الفاسدة: بلير بنفسه، والعديد من مصادره، وقرائه، والتايمز. وقد يكون بلير بنفسه، قد أصبح فاسدًا باختياره لانتهاكه للأهداف والأغراض الصحفية الشرعية إلى الحد التي أصبحت فيه أفعاله اللا أخلاقية مجرد عادة وجزء من شخصيته. وبالتالي إن شخصيته قد فسدت لدرجة أنه لم يعد يشعر بالحماس للعمل كصحفي صالح. وبدلًا عن ذلك مارس ألعابًا لمصلحته الذاتية على حساب جميع المفسدين المتاحين، وربما بما فيهم هو نفسه.

كان العديد من مصادر بلير فاسد أيضًا لأنه أساء استخدام كلماتهم ونصوصهم لتتناسب مع احتياجاته المتعلقة بمصلحته الذاتية، وتلفيق كلمات لم ينطقوا بها على الإطلاق ثم الكذب عليهم فيما يتعلق بأغراضه عند طلب معلومات منهم (Barry et al. 2003). قدم بعض المصادر تقارير عن مشكلاتهم مع بلير إلى الصحيفة، ليس لقلقهم فقط للتداعيات المباشرة والفورية لأفعاله، بل أيضًا لاهتمامهم بعلاقاتهم المستمرة مع التايمز، حيث كان يعمل بعضهم كثيرًا كمعلقين لصحيفة التايمز. وبالإضافة إلى ذلك فإن قراء بلير قد لحقهم الفساد نتيجة الحجم الهائل من المعلومات الكاذبة الذي كان يقدمه خلال عمله، حيث كان بعضها ملفقًا والبعض الآخر كان خارج سياق الكلام. وبالتالي فإن القراء خُدعوا، وبالتالي بعض الأشخاص ضمن هؤلاء القراء فقدوا ثقتهم في بلير، وصحيفة التايمز، والصحافة عمومًا، بجانب تداعيات أخرى قد تكون أصغر أو أكبر.

إن آخر وربما الأكثر فسادًا كشخصية اعتبارية كانت النيويورك تايمز. لقد دمر بلير سمعة التايمز وربما أيضًا وضعها الاقتصادي. كما خلق أيضًا صدعًا داخل الإدارة. كان هناك بعض المحررين على استعداد للدفاع عنه فيما يتعلق بالاتهامات المبدئية لأنهم كانوا مقتنعين بأكاذيبه، بينما أصر آخرون على ضرورة طرده. وأخيرًا قدم مدير التحرير هاول رينز Howell Raines استقالته في أعقاب فضيحة بلير برغم سمعته السابقة كأحد كبار المحررين.

وأخيرًا، إن أفعال بلير تفي بالشرط الرابع الضروري للفساد ـ شرط المسئولية الأخلاقية ـ لأنه كان من المتوقع انتهاكه للأدوار والأهداف الشرعية للمؤسسة، كان من الممكن تجنب

كل أفعاله (Blair 2004). ولكن، في العديد من الحالات قد يكون من الصعب القضاء على نوايا شخص ما، إلا أن مزاعم بلير بأن هذه الأفعال الفاسدة كانت مقصودة، فقد ذكرها في مذكراته عام 2004 بعنوان «حرق منزل أسيادي» 'Burning Out My Masters House والتي كتبها بعد استقالته مباشرة. لذلك فإن بلير يفي بكل الشروط الأربعة الضرورية للفساد الشخصي المؤسساتي. وعلاوة على ذلك، هناك على الأقل شرط واحد واضح في حالة بلير والذي أفضى إلى الفساد. من الممكن، إن لم يكن من المحتمل وجود إجراءات إشرافية غير كافية (رقابة) في التايمز وهناك دليل على ذلك إن لم يكن في أفعال بلير الفاسدة المستمرة، ولكن أيضًا تلك الشكاوى من قراء بلير ومصادره ومرؤوسيه التي لم تدق جرس الإنذار الذي كان يجب على المحررين المهرة أن يردوا عليها بإجراء مبكر لفحص حساباته. ونظرًا لأن محرري التايمز قد انتظروا لأكثر من عام بعد الشكاوى الأولى عن عدم دقة بلير أو عمله الخادع والمضلل، فإن ذلك يؤكد الضعف الملموس في استقلالية الصحيفة وسيطرتها الرقابية.

الفساد التنظيمي

يشمل الفساد التنظيمي أيضًا أشخاص مفسدين وفاسدين ولكن السبب الأساسي و / أو تأثير العمل الفاسد ينبع من المنظمة نفسها ـ مجموعة من الأشخاص متحدة، مثاليًا، ببعض الأهداف الشرعية المتشابهة. ولكن، إذا كانت المجموعة متحدة بهدف غير شرعي مماثل، فهذا وضع قد تتعرض فيه المنظمة للفساد. فعلى سبيل المثال، فإن أي منظمة إخبارية لديها سياسة ما ـ رسمية كانت أم غير رسمية ـ لدعم سياسي جزئي يتوقع فيها العاملين الاشتراك فيها ـ ملتزمة بسياسة تنظيمية فاسدة، لأن هذه السياسة تفسد الدور التنظيمي الشرعي للصحافة القائم على توفير تقارير موضوعية وغير منحازة. وبالرغم من أن الأفراد متورطون في الفساد التنظيمي ـ إلى حد ما ـ لأنه من الواضح أن الأشخاص الذين وضعوا السياسة (عن قصد أو عن غير قصد) يشكلونها ويعملون طبقًا لها ـ وأن معظم ما يعلن عنه ويجعل هذه السياسة ملزمة، لا يكمن فقط في الأفراد بل في ثقافة تنظيمية لا أخلاقية. وأن بعض، أو العديد أو جميع العاملين في المنظمة هم بالتالي مسئولون بنسب مختلفة. إن الثقافات

المؤسساتية السيئة هي بالتالي شرط آخر في المهن التي يمكن أن تفضي إلى الفساد، وفي هذه الحالة، إلى فساد تنظيمي.

إن الفساد التنظيمي، في الصحافة، يعلن عن نفسه عادة في شكل صراعات مصالح، كالمصالح الخاصة مثل المناصرة السياسية، إن معظم صراعات المصالح بين الصحفيين تنتج من التضارب بين الصحفيين، الذين يقدمون في معظم الأحوال تقارير موضوعية، ومديرين تنفيذيين للمنظمات الإخبارية الذين يمكن أن يعرضوا دورهم التحريري للخطر أو الشبهة من أجل المعلنين أو الحلفاء السياسيين. وبالرغم من وجود قلق في الصحافة حول الحائط المجازي بين موظفي الإعلانات وموظفي التحرير التي يبدو أنها لن تزول أبدًا ـ وأن هذا القلق مازال قويًا ـ فإن التأييد السياسي الذي يتم عرضه بأسلوب غير رسمي من قبل المنظمات الإخبارية في شكل انحياز سياسي، يبدو أنه يفوق الاهتمامات حول معالجة خاصة للعاملين في مجال الإعلان في الصحافة الحديثة. وهذا أمر أساسي يسبب زيادة التكتلات الإعلامية. إن الحالات التالية هي أمثلة عن التعقيدات الناتجة من تركيز ملكية وسائل الإعلام التي سنناقشها فيما يتعلق بالفساد.

مجموعة سنكلير الإذاعية وفوكس نيوز

قبل أسابيع قليلة من الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2004، أعلنت مجموعة سنكلير الإذاعية التي تسيطر على 62 محطة تليفزيونية في الولايات المتحدة، خطتها عن إذاعة الأخبار في وقت الذروة على الهواء حيث سيتم السخرية من المرشح الرئاسي السيناتور چون كيري لتشجيعه الغير مباشر لأعمال التعذيب ضد السجناء أثناء حرب فيتنام في أوائل سبعينيات القرن العشرين. اقترح صانع الأفلام أن تعليقات كيري بعد الحرب والتي تنتقد القوات الأمريكية لتعذيب الفيتناميين الأبرياء يشعل اهتمامات مجددة حول تعذيب السجناء الأمريكيين أثناء حرب فيتنام. ومن المثير للجدل أن مؤيدي كيري قالوا أن الفيلم كان أداة إعلانية مملوءة بادعاءات كاذبة وعلاقات سببية غير مترابطة

للعنف، أي أن موقف كيري المناهض للحرب قد أدى إلى تعذيب الجنود الأمريكيين.

وعلاوة على صحة اتهامات التعذيب، فإن وقت إذاعة فيلم «الشرف المسلوب The Stolen Honor» تم تسجيله ليوزع في كل مكان، من أسبوعين إلى أربعة أيام قبل أن تعتمد الانتخابات الرئاسية على المكان ـ كان بمثابة كارثة «لكيري» في ضوء اقتراب السباق قبل الاقتراع على الانتخاب. إن هذه الحالة، توحي، على الأقل، بانحياز سياسي قوي من سنكلير في مصلحة بوش، آثار قرار سنكلير جدل شديد أدى إلى إصدار قرار من الشركة بطرد رئيس مكتبها في واشنطن العاصمة بعد أن أذيع على الملأوبصوته اعتراضه على قرار إذاعة البرنامج على الهواء لانحيازه السياسي الواضح. أطلق چون ليبرمان، الصحفي المطرود على هذا الفيلم «الدعاية السياسية المنحازة عن عمد واضح لهز صورة الانتخابات (Folkenflik 2004, 1). وقد لوحظ أيضًا أن سنكلير كان من أهم المانحين لحملة چورچ دبليو. بوش (Sydney Morning Herald 2004).

تشبه قضية سنكلير في العديد من الجوانب العلاقة بين رودولف جوليلياني وفوكس نيوز والتي تم شرحها في بداية هذا الفصل. ونتيجة للانحياز السياسي لفوكس نيوز تجاه المرشح الرئاسي الجمهوري، استطاع چوليلياني أن يخوض المعركة الانتخابية ليستفيد عن غير وجه حق من التغطية الحزبية السياسية التي تم زرعها على مر سنين عديدة من العلاقة الشخصية والمهنية السابقة بين چوليلياني والمديرين التنفيذيين بفوكس نيوز.

وكما نرى، فإن كلًا من طرد سنكلير ليبرمان وتغطية فوكس نيوز لچوليلياني تمثل بوضوح الفساد التنظيمي ـ فساد عمليات الانحياز الموضوعي، والصحافة العادلة. فإذا كان هناك استقلال كاف للمواد التحريرية لتبني سنكلير الرأي المعارض لليبرمان بتغيير موعد إذاعته في منطقة العاصمة واشنطن. لقد طلب ليبرمان ذلك وكان يجب أن يكون لديه الفاعلية والقوة للتصريح بقوله. ولكن الرقابة في سنكلير تولدت من موظفي الإدارة البعيدين عن عملية التحرير، مما أدى إلى ضعف البروتوكول الصحفي.

عند النظر إلى حالات الفساد التنظيمي، فمن الصعب دائمًا تحديد من أو ماهي

المجموعة المسئولة عن التسبب في الفساد. وقد يبدو في بعض الأمثلة، وجود شخص واحد يطبق سياسة الفساد، أو قد يرجع الأمر إلى عادات بطيئة مزعجة تزداد سوءًا مع مرور الزمن وتتحكم في ممارسين لا تشوبهم شائبة. ولكن إذا نظرنا إلى الصحافة والعديد من المؤسسات الأخرى، نجد أن الفساد التنظيمي يشبه الفساد الشخصي، باستثناء أن سبب الفساد يرجع إلى سياسة تنظيمية أو قرار رسمي أو غير رسمي.

في حالة قضية سنكلير وفوكس، نجد أن هذه المنظمات تفي بالشرط الأول الضروري للفساد لأنها قوضت العملية المؤسساتية الشرعية في توفير أخبار غير منحازة وموضوعية تتعلق بالصالح العام. أي أن بعض ممثلي المؤسسات يصدرون على الفور سياسة ما، رسمية أو غير رسمية تؤدي إلى تقويض الأهداف الصحفية الشرعية. وبالرغم من أنه ليس من الضروري أن تكون جميع المعلومات المذاعة غير منحازة لأن ليست كل المعلومات أخبار، وأن جميع الأخبار أو المواد التحريرية الوثائقية تقع داخل حدود المحتوى الذي يجب أن يكون موضوعيًا.

علاوة على ذلك، فهناك موضوع إذاعة محتوى سياسي منحاز عند قرب موعد الانتخابات. إن فكرة التقسيم العادل لوقت الإذاعة على الهواء يعتمد على الافتراض الأخلاقي المسبق بأن (1) طبقًا للعدالة جميع السياسيين يجب أن يحظوا بحقوق متساوية في كم الوقت المخصص للرسائل السياسية التي يتم نقلها للجمهور، و(2) إن التعليقات المسيسة التي تقدم على أنها أخبار موضوعية تمثل نوعًا من الظلم وعدم العدالة لكل من المرشح المستهدف والناخبين الذين يتم التأثير عليهم.

إن قضيتي سنكلير وفوكس نيوز تفيان بالشرط الثاني الضروري للفساد ـ الشرط الشخصي: وهو وجود الفاسد (سنكلير / فوكس) و / أو المُفسد (چون كيري، الناخبين... إلخ) وبالرغم من صعوبة التحديد بدقة الشخص أو مجموعة الأشخاص المسئولة مباشرة عن التصرف محل السؤال، كان من الواضح صدور قرار إداري من ممثل أو ممثلين عن سنكلير وفوكس على التوالي.

إن سنكلير وفوكس يفيان بالشرط الثالث الأساسي عن الفساد المهني ـ شرط السبب

والنتيجة ـ لأنه له نتيجة مفسدة على شيء ما ـ كلًا من العمليات الصحفية والسياسية ـ وشخص ما ـ چون كيري وحملته الانتخابية ـ منافسون چوليلياني من الجمهوريين وأخيرًا الناخبين الذين تعرضوا أو تأثروا بالإذاعات المتاحة. إن الشرط الرابع والأخير هو أكثرها قابلية للمناقشة لأنه يحتاج إلى قرار يحدد ما إذا كان سنكلير وفوكس قد تصرفا بطريقة يمكن أن تتنبأ أو تتجنب التأثير الفاسد في العملية الانتخابية، أو العملية الصحفية أو كلاهما.

هناك بعض القصص التي تدعم الرأي القائل بأن سنكلير وفوكس قد اقترفوا فعلًا فاسدًا على الرغم من توقعهما لما قد يترتب عنه، وقدرتهما على تجنبه. وقد زعم رئيس مكتب سنكلير بالعاصمة واشنطن، الذي تم طرده لثورة غضبه، إن ما حدث دعاية حزبية مقصودة من قبل مديري سنكلير Sydney Morning Herald 2004. علاوة على ذلك، فهناك ادعاء بأن سنكلير تعد من أكبر المانحين لحملة إعادة انتخاب بوش (Sydney Morning Herald 2004). وعلى الرغم من صعوبة الإثبات باليقين القاطع أن سنكلير قد تصرفت بأسلوب فاسد في هذه الحالة، إلا أن الأدلة المحدود تشير إلى وجود إمكانية قوية تؤيد هذا التصرف. إن دعوى فساد چوليلياني التي نقدمها قد أيدتها الروابط القوية لچوليلياني مع فوكس. فهناك، على أقل تقدير، احتمال وجود صراع مصالح في تغطية فوكس لچوليلياني بسبب صعوبة التزام الأصدقاء بعدم الانحياز عند التعامل مع بعضهم البعض. ونظرًا لأن الصحافة تتطلب عدم الانحياز، فإن الصراع المحتمل للمصالح يجب، على أقل تقدير، أن يرفع الراية الحمراء لمشاهدي فوكس ومنافسي چوليلياني.

وختامًا، فإن الفساد التنظيمي له سماته المشتركة مع الفساد الشخصي لأن عناصره الأساسية ـ فساد العمليات أو الأهداف المؤسساتية الشرعية أو سلب شخصية اللاعبين الأساسيين ـ متشابهة. ولكن فحص الفساد التنظيمي عادة ما يظهر من خلال مجموعة من الأشخاص الذين يقودون أو يكوِّنون جزءً من منظمة أو مؤسسة ما. وبالرغم من عدد كبير من الطرق التي يظهر فيها الفساد التنظيمي في الصحافة، إلا أن معظم هذا الفساد يتم تحفيزه عن طريق مصالح خاصة مثل الاعتبارات الاقتصادية أو السياسية كما ناقشنا هذه الحالات في الجزء السابق.

الفساد الصناعي

أخيرًا، هناك فساد صناعي الذي يتورط فيه صناعة بعينها تؤيد الممارسات الفاسدة التي تقوض دور أو عدة أدوار أو أهداف مؤسساتية شرعية. هناك حالتان محتملتان قد يسببان الفساد الصناعي في الصحافة، وهما التركيز في وسائل الإعلام، والتكتل في وسائل الإعلام. وبرغم عدم وجود أدلة حاسمة لإثبات أن النزعة تؤدي مباشرة إلى الفساد في المؤسسات أو المنظمات التي تؤثر فيها، إلا أن هناك أدلة قوية تظهر أن وسائل الإعلام المركزة والمتكتلة أكثر عرضة للفساد من وسائل الإعلام البعيدة عن التكتل أو التمركز بسبب قابليتها للوقوع في الخطأ، مثل تركيز السلطة.

إن تركيز الإعلام يقلل من العدد الكلي لمالكي وسائل الإعلام، الذين لديهم بالتالي سلطة إعلامية أقوى بسبب امتلاكهم لنسبة متزايدة من السوق. فإذا فُرضت آراء ملاك وسائل الإعلام على محتوى الأخبار فسوف يقوض من الدور المؤسساتي الشرعي وهو توفير معلومات غير منحازة وموضوعية. وبالرغم من أن الملكية المركزة للإعلام لا تؤدي بالضرورة إلى فرض آراء الشركة، إلا أن، رغمًا عن ذلك، في أدنى الحالات، سيقلل من القدرة على الحكم على الأخبار عن طريق تحديد العدد الإجمالي «للرؤى» التحريرية بين الملاك. والمديرين التنفيذيين، أو لاعبيهم الأساسيين الشرعيين في مجال التحرير الذين هم بالطبع من الصحفيين. وصف كلًا من كوفاتش وروزانتيل (Kovach and Rosenstiel, 2003) هذه الظاهرة بقوله: «هذا التحول تجاه المزيد من عدم التنظيم قد يقلل من استقلالية الإعلام الإخباري وقدرة المواطنين على المشاركة في المناظرات العامة».

إن التركيز والتكتل الإعلامي الذي كان يمكن السيطرة عليه من شركات الإعلام نفسها برفض تكتل المزيد من المنظمات الإعلامية، هو مسئول جزئيًا على الانخفاض الهائل في تنوع المنظمات الإخبارية والتي زعم معظمها قد أدت إلى تدهور الكثير من الصحافة الغربية. (Herman and Chomsky 1988; Bagdikian 2000; Kovach and Rosenstiel 2003) في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين كانت هناك حوالي 50 شركة

تسيطر على الإعلام الجماهيري الغربي ولكن مع نهاية الثمانينيات من نفس القرن تقلص عدد الشركات إلى أقل من 30 شركة. ومع حلول عام 1997 كانت عدد الشركات التي تسيطر على الإعلام الجماهيري العالمي لا يزيد عن 10 شركات، إن عدم وجود التنوع يؤدي إلى ضيق أفق في الآراء التحريرية وخاصة إذا كان المديرين التنفيذيين للشركات يؤثرون في صنع القرار التحريري. ومع الوضع في الاعتبار الأدلة السابقة الخاصة بنيوز كورب وسنكلير، فهي تبدو على الأقل مثل نظيراتها من القضايا الأخرى.

ولكن، معظم حالات الفساد الصناعي خوَّلتها القوانين التي قيدت في وقت من الأوقات التركيز والتكتل في العديد من الصناعات مع تحول الاحتكار أو ما يقرب من الاحتكارات إلى وسيط تجاري بالعمولة. وتعد شركة ستاندارد أويل ترست Standard Oil Trust المملوكة لروكفلر، في الولايات المتحدة في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، نموذجًا عن مدى سوء احتكار السلع لكل شخص تقريبًا، باستثناء مالك الاحتكار لأنه يقضي على المنافسة في السوق التي بدونها لا يمكن حماية الأسعار العادلة من أجل المستهلك. ولذلك فإن جزء كبير من اللوم على الفساد الصناعي في الصحافة يقع على كل من حاول تشجيع التركيز والتكتل خلال الفترة الماضية التي تتراوح من 10 إلى 15 سنة، أو فشل في معارضة المزيد من التركيز والتكتل مثل لجنة الاتصالات الفيدرالية Federal Communications Commission التي بدأت في أواخر تسعينيات القرن العشرين ومازالت قائمة حتى الآن.

علاوة على ذلك، فإن التكتل يفتح فرصًا جديدة لصراعات المصالح لأن الشركات لم تعد تركز حصريًا على برامج إخبارية معينة مثل الصحف، المذياع، أو التليفزيون؛ وفي العديد من الحالات فإن التكتلات مثل فياكوم Viacom، والمؤسسات الإخبارية، وشركات الترفيه الإعلامية، وشركات نشر الكتب ومتنزهات الترفيه بجانب كيانات أخرى تجارية التي تتنافس دائمًا مع بعضها البعض لإعادة استثمار الفرص. وهذا يعني أن المشروع التجاري الأفضل هو الذي يجني أرباحًا أكثر، مع الأولوية داخل التكتل، والأموال والموارد الأكثر التي يحصل عليها من أجل تحقيق أهدافه من أجل المزيد من الأرباح.

وبجانب ذلك، هناك مكان لصراعات تكتلية داخلية للمصالح. ومن الناحية الافتراضية،

هل يمكن لتقرير تحقيقي لصحيفة فياكوم عن مشكلات أمان في متنزه فياكوم للترفيه أن يكون جدير بالثقة؟ وقد يكون هذا الأمر في المصلحة العامة للتحقيق في مثل هذا الأمر بدون تحيز، إلا أنه من الصعب تخيل قدرة فياكوم على زيادة ربحها الإجمالي، عن طريق زيادة العمالة أو إعادة استثمار الشركة في عملياتها، ولكن في نفس الوقت تخفض من موظفيها أو إعادة الاستثمار في الصحافة، كإجراء مضاد. إن مصالحها المتعددة يمكن أن تتصارع مع الأهداف الصحفية، وإذا حدث ذلك، فهذا قد ينكر على الصحافة استقلالها الضروري وقد يمنع الشركات الصحفية من تحقيق أهدافها الأخلاقية. وفي المشروعات التجارية الكبيرة ذات المصالح المتعددة، يبدو وجود حافز ضئيل للشركات للسلوك بأساليب تدعم الصحافة عندما تكون الصحافة هي أكثر فروعها ربحية. ورغمًا عن ذلك، هناك أساليب أخرى، أكثرها شرعية والتي يمكن أن تتجاهل العادات المشتركة للشركة عن طريق الإجراءات.

نظام ملكية الإعلام

إن قوانين ملكية الإعلام توجد في أشكال متعددة ومن أجل هدف الحفاظ على معيار معين للجودة بين وسائل الإعلام المتعددة، بما في ذلك المؤسسات الإعلامية. إن معظم وقت واضع القانون يشمل العمل على توازن قوانين الملكية مع الإمكانات الاقتصادية لخلق صناعة صحفية مقبولة إن لم تكن مثالية. ولكن، العديد من الدول ـ تشمل الولايات المتحدة واستراليا ـ أصبحت أكثر ميلًا لعدم التدخل في قيود الملكية الإعلامية، مع السماح لجزء كبير من النصيب الإجمالي للسوق لكل مالك سواء داخل إعلام معين أو عبر الإعلام. إن الكثير من المشروعات الكبيرة والحكومات في هذه الدول يدعم المواقف المضادة للقانون من أجل النمو الاقتصادي. ولكن العديد من المنظمات المدنية وحتى الصحفيين الأفراد يريدون قوانين أقوى من أجل تنوع كافي للأخبار واستقلال ذاتي (فردي أو منظماتي) والتي تؤدي عادة إلي جودة أفضل في الصحافة.

حاولت لجنة الاتصالات الفيدرالية في الولايات المتحدة عام 2003 إلى وضع المزيد من خفض الإجراءات القانونية لملكية الإعلام برغم الوضع الحرج الذي واجهته بواسطة

محكمة الاستئناف الأمريكية. اقترحت لجنة الاتصالات الفيدرالية تخفيف القوانين التي سمحت لشبكات التليفزيون الأمريكية مثل فوكس (كورب نيوز) بشراء المزيد من محطات التليفزيون على المستوى المحلي، وكانت نتيجته وجود شركة واحدة تمتلك أكبر صحيفة وأعلى محطات التليفزيون تصنيفًا في معظم المدن (Ahrens 2005). دافع معظم مستشاري لجنة الاتصالات الفيدرالية عن حركتها من أجل خفض الإجراءات القانونية بادعاء أن الإنترنت قد أراح العامة من أي قلق يتعلق بتنوع الأخبار، لأنها زعمت أن الناس لديها قدرة أكبر للوصول إلى معلومات أكثر من قبل. وعلاوة على ذلك فإن دراسات لجنة الاتصالات الأمريكية (Brown and Williams 2002; Levy et al. 2002; Roberts et al. 2002; Williams and Roberts 2002; Williams et al. 2002; Woldfogel 2002; Cunningham and Alexander 2004)، التي تؤيد فكرة خفض الإجراءات القانونية هو الأفضل للمصلحة العامة للأسباب التالية:

1. هناك تنوع كاف للآراء المعروضة للعامة.
2. هناك تغطية كافية للأخبار والشئون العامة.
3. هناك تنوع كاف للبرامج المتاحة للعامة.
4. هناك تغطية كافية للقضايا المحلية.
5. لدى الأفراد والمنظمات حرية الوصول الكافية عن طريق الإعلانات لعرض أفكارهم لعدد أكبر من الجمهور.

ولكن، رغمًا عن ذلك، فإن نقد هذا الرأي قد صدر من عدة جوانب. وعلى سبيل المثال، ادعى عضو واحد من خمس مستشارين للجنة الاتصالات الفيدرالية عام 2005، وهو الديمقراطي جوناثان آديلشتاين Jonathan Adelstein، أنه اعترض بشدة على ضغط أغلبية لجنة الجمهوريين من أجل خفض الإجراءات القانونية. وقد ادعى اديلشتاين المؤيد لأنصار زيادة الإجراءات القانونية، بأن زيادة خفض الإجراءات القانونية للجنة الاتصالات الفيدرالية قد يضر بأعداد قليلة من المجتمعات نتيجة خفض الأخبار المحلية. «أريد أن أتأكد من أن ما نفعله يخدم المصلحة العامة وليست مصلحة الهيئات أو الشركات التي تسعى للربح».

(Patch 2005). وحتى محكمة الاستئناف الفيدرالية الأمريكية والتي رفضت حركة لجنة الاتصالات الفيدرالية لتخفيض الإجراءات القانونية، والشكوى من أن هذه الدعاوى قد قامت على أساس افتراضات غير منطقية ومتضاربة ومتنافرة». (Baker 2002)

إن النقد الموجه للحركة المقترحة من لجنة الاتصالات الفيدرالية تجاه تخفيض الإجراءات القانونية والتي رعاها الاتحاد الفيدرالي الأمريكي لفناني الراديو والتليفزيون، ونقابة الصحف، وعمال وسائل الاتصال الأمريكية، ونقابة الكتاب لشرق أمريكا والتي خلصت إلى أن خفض الإجراءات القانونية:

> قد فرض مشكلة للحفاظ على تدفق التنوع في الترفيه والمعلومات من أجل الأفراد بجانب خيارات إعلانية ذات أسعار معقولة للمشروعات التجارية... ومن المنطق الاعتقاد بأن فروع وسائل الإعلام قد تكون مترددة في نشر أخبار أو مواد ترفيهية التي تنعكس بأسلوب سيء على إما شركة الإعلان نفسها أو معلن هام (Baker 2002).

ومثل العديد من الحالات الممكنة عن الفساد، يصعب أن نقرر أن لجنة الاتصالات الفيدرالية و / أو أن الفروع الإعلامية العشر الهامة التي لديها مصالح لخفض الإجراءات القانونية هي في الواقع نوع من الفساد. ولكن، أعضاء لجنة الاتصالات الفيدرالية تم تعيينهم عن طريق البيت الأبيض والذي يعني أن غالبية الأفرع السياسية من أعضاء لجنة الاتصالات الفيدرالية عادة ما يتحولون من أجل التواؤم مع الحزب السياسي للرئيس. ولا يوجد أي سر في أن جورج دبليو بوش كان لديه برنامج يؤيد المشروعات التجارية، ومن المحتمل أن لجنة الاتصالات الفيدرالية التي تم تسييسها بقوة والمعينين بها قد دعموا برنامجه؛ بالإضافة إلى أن رئيس مجلس إدارة وكالة الاتصالات الفيدرالية خلال حركة الضغط من أجل خفض الإجراءات القانونية في عام 2003، كان مايكل باول من الحزب الجمهوري وهو ابن كولين باول الذي كان وزيرًا للدولة في حكومة بوش في أول دورة له في الرئاسة.

إن تحديد فعل عن الفساد الصناعي، يشبه جميع حالات الفساد، حيث يتطلب أربع شروط أساسية كما تم شرحها باستفاضة فيما سبق: (1) الفعل الفاسد هو الفعل الذي يقوض

عملية مؤسساتية شرعية أو أهداف أو سلب شخصية اللاعب الأساسي في مؤسسة ما؛ (2) الفعل الفاسد يجب أن يورط شخص فاسد يؤدي أفعالًا فاسدة أو شخصًا قد فسد من جراء هذه الأفعال؛ (3) إن الفعل يكون فاسدًا فقط إذا كان له تأثير فاسد، أي أفسد شيئًا ما أو شخص ما و (4) إن الفعل فاسد فقط إذا كان الشخص الذي يؤديه يستطيع التنبؤ به ويستطيع تجنبه، أو استطاع أن يتنبأ به ويتجنبه ويجب أن يفعل ذلك.

إذا وضعنا في الاعتبار أن هدف المؤسسات أو المنظمات الصحفية داخل شركات الإعلام هو مساعدة العامة في أمور تتعلق بالمصلحة العامة، إذن إذا كان اختيار الشركة هو تقويض هذا الهدف من أجل جني الأرباح فهو بهذا يعد فسادًا تنظيميًا لأن كل منظمة تعمل من أجل مصلحتها. ولكن إذا كانت لجنة الاتصالات الفيدرالية الموجودة لتنظيم الصناعة من أجل، وبالنيابة عن المصالح العامة، ولكنها تعمل عكس ذلك ومن أجل مصالح أنصار السياسة، فهي إذن، تقوض أيضًا العمليات المؤسساتية الشرعية لكلًا من الصحافة والسياسة. وعلى هذا الأساس، يبدو أن ذلك أيضًا يعد اتهامًا بالفساد الصناعي، طالما أن أفعال هذه اللجنة تؤثر (تفسد) في الصناعة بأكملها.

إذن، إن الشرط الضروري الأول للفساد ـ شرط العامل المؤسساتي ـ يتحقق في حالات تقويض الهدف أوالغاية المؤسساتية الشرعية ـ هدف كلًا من السياسة والصحافة خدمة المصلحة العامة بأساليبها المتاحة على التوالي. إن الشرط الأساسي الثاني للفساد ـ الشرط الشخصي ـ يتحقق لأن كلًا من لجنة الاتصالات الفيدرالية وملكية الإعلام الجماعية كانا من المفسدين المحتملين ـ فهم يدفعون معًا من أجل خفض الإجراءات القانونية الإعلامية والتي تؤدي بالتالي إلى تقويض الأهداف والغايات المؤسساتية ـ الشرعية مما يجعل المؤسسات الصحفية لا تنعم بالاستقلال الذاتي في الجانب التحريري. إن الشرط الأساسي الثالث للفساد ـ شرط السبب والنتيجة ـ يتحقق لوجود تأثير فاسد على قدرة الصحافة لتقديم معلومات متنوعة إلى الجمهور، وقدرة العامة على استخدام المعلومات المتنوعة في أمور مدنية متنوعة، مثل التصويت في الانتخابات. إن الشرط الأساسي الرابع والأخير للفساد ـ شرط المسئولية الأخلاقية ـ يمكن أن يتحقق أو لا يتحقق، ولكن طبقًا لنقد لجنة الاتصالات الفيدرالية الذي

ذكر مسبقًا والذي يزعم: «من المعقول الاعتقاد بأن فروع الإعلام قد تكون مترددة في إذاعة الأخبار أو البرامج الترفيهية على الهواء التي تنعكس بأسلوب سيء علي إما شركة الإعلام نفسها أو المعلن المهم» (Baker, 2002).

الخلاصة

إن أهدافنا في هذا الفصل هي استكشاف العديد من مظاهر الفساد في الإعلام: أولًا قدمنا دراسة عن مفهوم الفساد؛ وقدمنا من خلاله إطار معرفي للفساد. وبعد تعديل مفهوم الفساد، أوضحنا بتفصيل النموذج التالي:

1. أحد أمثلة الفساد هو مثال يقوض فيه العمل أو الأعمال أهداف أو غايات مؤسساتية شرعية و / أو يسلب شخصية اللاعب الأساسي في المؤسسة.
2. لكي يصبح المرء فاسدًا، يجب أن يتورط في فعل أو مجموعة من الأفعال شخص فاسد يؤدي الفعل أو شخص تم إفساده نتيجة هذا الفعل.
3. الفعل الواجب أو مجموعة الأفعال تكون فاسدة فقط إذا أدت إلى إفساد شيء ما أو شخص ما.
4. إن الفعل أو مجموعة من الأفعال تكون فاسدة فقط إذا كان الشخص الذي يؤدي هذا الفعل يستطيع التنبؤ ـ أو على أقل تقدير ـ استطاع ويجب أن يتنبأ ـ كما يستطيع أن يتجنب هذا الفعل.

نحن إذن قد ميزنا بين أشكال مختلفة من الفساد: الفساد المؤسساتي عن الفساد الغير مؤسساتي، وبين الفساد الفردي والفساد التنظيمي وبين الفساد الصناعي. إن كل واحد من هذه التصنيفات وإن بدا متشابهًا، إلا أن واحد منها له أصول منفصلة وتأثيرات منفصلة. وبالتالي فأي مجهود لتوضيح أسلوب مضاد للفساد يتطلب فهم كل خاصية من أشكال الفساد.

وأخيرًا، قدمنا أمثلة عن كيفية ظهور الفساد نفسه في الشخصيات، والمؤسسات والمنظمات

وفي صناعة الصحافة. ومن خلال هذا التحليل المعرفي استخلصنا بعض الاستنتاجات. أولًا هناك حالات من الفساد الشخصي بين الصحفيين. إن الصحفيين السابقين من أمثال چيسون بلير وچاك كيلي قد اعترفوا بأفعالهم الفاسدة. ثانيًا: هناك العديد من الأمثلة المماثلة للفساد التنظيمي والصناعي، على سبيل المثال، الأدلة المادية والعادات المشتبه بها توحي بأن مجموعة سنكلير الإذاعية ونيوز كورب كان لديهم الاستعداد لوجود بعض السياسات التنظيمية الفاسدة أو النزعات، ثالثًا، إن التركيبة المؤسساتية للصحافة ضعيفة أمام الفساد. وعلاوة على ذلك، فإن الهيئات التنظيمية مثل لجنة الاتصالات الفيدرالية، إذا سادها الفساد يمكن أن تؤثر في قدرة الصناعة بالكامل على تحقيق أهدافها.

أسئلة دراسية حول الفصل

1. في غالبية الحالات، من المحتمل أن فعل واحد قد يشكل نوعًا من الفساد أو هل الفساد أكثر قابلية لأن يكون أمرًا موضعيًا؟ اذكر حالة واحدة يستطيع فيها عملًا واحدًا أن يشكل الفساد.
2. إن قضية چيسون بلير، كما تم مناقشتها في هذا الفصل تشكل حالة للفساد المؤسساتي الشخصي، ولكنها هل تمتد أيضًا إلى الفساد التنظيمي و / أو الفساد الصناعي؟ إذا حدث ذلك، اذكر الأسباب واشرح كيف حدثت؟
3. اشرح ماذا يعني بسلب شخصية شخص ما؟
4. ضع قائمة بأكبر عدد يمكن أن تتخيله من الأهداف المؤسساتية الشرعية في الصحافة. كيف يمكن تبرير هذه الأهداف من الناحية الأخلاقية؟ اختر اثنان من هذه الأهداف وصف كيف يمكن تقويضها عن طريق (أ) الفساد الشخصي (ب) الفساد المؤسساتي.
5. صف حالة شائعة في الصحافة تمثل الشرط الأساسي الرابع للفساد ـ شرط المسئولية الأخلاقية ـ من الصعب تأييدها فيما يتعلق بقدرة الشخص على التنبؤ بحالة ما من الفساد ولكن أمامه صعوبة شديدة في تجنبها.

المراجع

Ahrens, F. (2005) FCC drops bid to relax media rules. *Washington Post*, Jan. 28, A1.

Bagdikian, B. (2000) *The Media Monopoly*, 6th edn. Boston: Beacon Press.

Baker, D. (2002) *Democracy Unhinged: A Critique of the FCC Studies on Media Ownership*. Washington, DC: Department for Professional Employees, AFL-CIO.

Barry, D., Barstow, D., Glater, J., et al. (2003) Correcting the record. *New York Times*, May 11, A1.

Blair, J. (2004) *Burning Down My Masters' House: My Life at the New York Times*. New York: New Millennium Audio.

Brown, K., and Williams, G. (2002) *Consolidation and Advertising Prices in Local Radio Markets*. Washington, DC: Federal Communications Commission.

Buettner, R. (2007) In Fox News, Giuliani finds a friendly stage. *New York Times*, Aug. 2. http://www.nytimes.com/2007/08/02/us/politics/02FOX.html, accessed Dec. 10, 2009.

Cunningham, B., and Alexander P. (2002) A theory of broadcast media concentration and commercial advertising. *Journal of Public Economic Theory*, 4, 557–575.

Djankov, S., and McLeish, C., et al. (2001) Who owns the media? Harvard Institute of Economic Research, Apr. 2001, discussion paper 1919. http://post.economics.harvard.edu/hier/2001papers/HIER1919.pdf, accessed Feb. 5, 2006.

Ettema, J. S., and Glasser, T. (1998) *Custodians of Conscience*. New York: Columbia University Press.

Folkenflick, D. (2004) Sinclair fires D.C. chief who spoke out. *Baltimore Sun*, Oct. 19. http://articles.baltimoresun.com/2004-10-19/news/0410190049_1_jon-leiberman-sinclair-broadcast-group-hyman, accessed Apr. 14, 2006.

Greenwald, R. (2004) *Outfoxed: Rupert Murdoch's War on Journalism* (video documentary). Disinformation Company.

Herman, E. S., and Chomsky, N. (1988) *Manufacturing Consent*. New York: Pantheon Books.

Johnson, R. (2000) *Cash for Comment: The Seduction of Journo Culture*. Annandale, NSW: Pluto Press.

Kincaid, C. (2007) Still the Clinton News Network. *Accuracy in MediaI*, Jan. 8. http://www.aim.org/media-monitor/still-the-clinton-news-network/, accessed Nov. 13, 2009.

Klitgaard, R. (1988) *Controlling Corruption*. Los Angeles: University of California Press.

Koppelman, A., and Renzas, E. (2007) Rudy Giuiliani's ties to Fox. *Salon*, Nov. 16. http://www.salon.com/entertainment/video_dog/current_tv/2007/11/16/alex3/index.html, accessed Nov. 8, 2010.

Kovach, B., and Rosenstiel, T. (2003) All News Media Inc. *New York Times*, Jan. 7. http://www.nytimes.com/2003/01/07/opinion/all-news-media-inc.html, accessed June 17, 2007.

Levy, J. M., Levine, F., and Levine, A. (2002) *Broadcast Television: Survivor in a Sea of Competition*. Washington, DC: Federal Communications Commission.

Miller, S. (2001) *Social Action: A Teleological Account*. New York: Cambridge University Press.

Miller, S. (2005) Corruption. In Edward N. Zalta (ed.), *Stanford Encyclopedia of Philosophy*. http://plato.stanford.edu/entries/corruption/, accessed Oct. 2, 2009.

Miller, S., Roberts, P., and Spence, E. (2005) *Corruption and Anti-Corruption: An Applied Philosophical Approach*. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.

Morrison, B. (2004) Ex-*USA Today* reporter faked major stories. *USA Today*, Mar. 19. http://www.usatoday.com/news/2004-03-18-2004-03-18_kelleymain_x.htm, accessed Nov. 8, 2010.

Noonan, J. T. (1984) *Bribes*. New York: Macmillan.

Nye, J. (1967) Corruption and political development: a cost–benefit analysis. *American Political Science Review*, 61(2), 417–427.

Patch, J. (2005) FCC official warns against media consolidation. *Des Moines Register*, Oct. 6. http://www.desmoinesregister.com/apps/pbcs.dll/article?AID=/20051006/, accessed Dec. 17, 2006.

Pope, J. (ed.) (1997) *National Integrity Systems: The TI Source Book*. Berlin: Transparency International.

Pritchard, M. S. (1998) Bribery: the concept. *Science and Engineering Ethics*, 4(3), 281–286.

Roberts, S., Frenette, J., and Stearns, D. (2002) *A Comparison of Media Outlets and Owners for Ten Selected Markets: 1960, 1980, 2000*. Washington, DC: Federal Communications Commission.

Spence, E. (2005) Corruption in the media. In Jeanette Kennett (ed.), *Contemporary Issues in Governance: Proceedings of the GovNet Annual Conference*. Melbourne: Monash University.

Spence, E. (2009) Corruption in the Media. *International Journal of Applied Philosophy*, 22(2) (Fall 2008) 231–241.

Sydney Morning Herald (2004) Anti-Kerry film sparks row. *Sydney Morning Herald*, Oct. 20. http://www.smh.com.au/articles/2004/

10/19/1097951701643.html, accessed Apr. 14, 2006.

Thompson, D. (1995) *Ethics in Congress: From Individual to Institutional Corruption*. Washington, DC: Brookings Institute.

Williams, G., and Roberts S. (2002) *Radio Industry Review 2002: Trends in Ownership, Format, and Finance*. Washington, DC: Federal Communications Commission.

Williams, G., Brown, K., and Alexander, P. (2002) *Radio Market Structure and Music Diversity*. Washington, DC: Federal Communications Commission.

Woldfogel, J. (2002) *Consumer Substitution among the Media*. Washington, DC: Federal Communications Commission.